

07 مارس 2023



السيد النائب محمد الأمين حرمة الله

فريق التجمع الوطني للأحرار

مجلس النواب

الموضوع: جواب على السؤال الكتابي رقم 8636 حول الإجراءات الحكومية للحد من ارتفاع أسعار المواد الأساسية

السيد النائب المحترم

جوابا على سؤالكم الكتابي المشار إليه أعلاه، يشرفني أن أوافيكم بما يلي:

في إطار مواجهة ارتفاع أسعار المواد الطاقية والمواد الأولية و أسعار الشحن والنقل تزامنا مع ارتباك سلاسل الإمدادات العالمية، اعتمدت الحكومة مقاربة متعددة المداخل، كان قاسمها المشترك الحفاظ على القدرة الشرائية لمختلف الفئات الاجتماعية والحفاظ على أسعار المواد والخدمات الأساسية، موازاة مع الحرص على التزويد المنتظم للسوق الداخلي بالسلع.

هكذا، وعلاوة على التدابير المتخذة في إطار نظام المقاصة، وعملا على استقرار تعريفه النقل وأسعار المنتوجات والسلع بالرغم من الارتفاع الدولي للأسعار، وبغرض الحفاظ على استقرار تعريفه نقل الأشخاص والبضائع، فقد تم إطلاق عملية تقديم الدعم الاستثنائي المباشر لكل عربة، المخصص لجميع مهنيي قطاع النقل الطرقي للأشخاص والبضائع. بهذا الشأن، وبالإضافة إلى الثماني دفعات التي تم صرفها والتي بلغ غلافها الإجمالي 4,236 مليار درهم، قررت الحكومة خلال مجلسها المنعقد بتاريخ 2 فبراير 2023 تخصيص دفعة تاسعة لفائدة مهنيي قطاع النقل.

أما بخصوص المنتجات الغذائية، فقد تم تفعيل إجراءات إضافية قصد ضمان الاستيراد، وبالتالي تأمين إمدادات منتظمة للبلاد في ظل أفضل الظروف. في هذا الصدد، قررت الحكومة تعليق الضريبة على القيمة المضافة والرسوم الجمركية للتوريد، وذلك بهدف استيراد 200 ألف بقرة أليفة لدعم إنتاج اللحوم وتوفير العرض من أجل العودة إلى أسعار اللحوم التي كانت مطبقة قبل الأزمة الحالية.

وتنزيلا لمخرجات الحوار الاجتماعي، تم على الخصوص، رفع الحد الأدنى للأجر في قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحرة بنسبة 10% وفي القطاع الفلاحي ب 15% على مدى سنتين، ورفع الحد الأدنى للأجر

بالوظيفة العمومية إلى 3500 درهم ورفع حصيل الترقى فى الدرجه من 33% إلى 36% فضلا على جملة من التدابير القطاعية. وتبلغ الكلفة الإجمالية للحوار الاجتماعى 9,2 مليار درهم تمت برمجة 6,7 مليار درهم برسم سنة 2023.

موازاة مع ذلك، خصصت الحكومة حوالي 6 ملياىر درهم لتسوية ترقيات الموظفين.

فى نفس الصدد، وفى إطار الحوار القطاعى، و كما فى علمكم، أشرف السيد رئيس الحكومة، يوم 14 يناير 2023 بالرباط، على توقيع محضر اتفاق بين وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولى والرياضة والنقابات التعليمية الأكثر تمثيلية.

ويندرج هذا الاتفاق فى إطار الإرادة القوية المتواصلة لدى الحكومة من أجل تكريس آلية الحوار الاجتماعى البناء واعتماد المقاربة التشاركية مع مختلف الفرقاء الاجتماعىين، والتي سبق وأثمرت الاتفاق الموقع بتاريخ 20 أكتوبر 2022 والذي يتوج المخرجات الإيجابية للحوار الاجتماعى فى قطاع التعليم العالى، والرامي إلى تعزيز آليات الحكامة على مستوى مؤسسات التعليم العالى، وتحفيز الأساتذة الباحثين بالتعليم العالى وتنمين مجهوداتهم، وتفعيل مخطط تسريع تحول منظومة التعليم العالى والبحث العلمى والابتكار .

إضافة إلى الاتفاق الموقع، بتاريخ 24 فبراير 2022، بين وزارة الصحة والحماية الاجتماعىة وجميع النقابات الممثلة فى القطاع والذي من شأنه تحسين الأوضاع المهنية والاجتماعىة لموظفى قطاع الصحة.

وعملا على تخفيض العبء الضريبى على أصحاب الأجور والدخول المعتبرة فى حكمها والمتقاعدىين، وفى إطار تنزيل التزامات الحكومة المنبثقة عن الحوار الاجتماعى والهادفة إلى تحسين القدرة الشرائية للأجراء والمتقاعدىين، تمت مراجعة النظام الجبائى المطبق عليهم برسم الضريبة على الدخل كما يلى:

◀ رفع نسبة الخصم الجزائى للمصارىف المرتبطة بالوظيفة أو العمل من 20% إلى 35% بالنسبة للأشخاص الذين يقل أو يساوى دخلهم الإجمالى السنوى المفروضة عليه الضريبة ثمانية وسبعىن ألف (78 000) درهم.

غير أنه تحدد هذه النسبة الجزائىة فى 25% بالنسبة للأشخاص الذين يفوق دخلهم الإجمالى السنوى المفروضة عليه الضريبة ثمانية وسبعىن ألف (78.000) درهم، مع رفع سقف الخصم من 30.000 إلى 35.000 درهم؛

◀ رفع نسبة الخصم الجزائى المطبق على المعاشات والإيرادات العمرىة من 60% إلى 70% من المبلغ الإجمالى الخاضع للضريبة الذى لا يتجاوز 168.000 درهم.

موازاة مع ذلك، تتعلق أهم الإجراءات التى تضمنها اتفاق الحوار الاجتماعى، الموقع فى أبريل 2022، بين الحكومة والاتحاد العام لمقاولات المغرب والمركزىيات النقابىة الأكثر تمثيلية، لفائدة أجراء القطاع الخاص ب:

- ◀ الزيادة في الحد الأدنى للأجر في قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحرة بنسبة 10% على دفعتين (5% ابتداء من فاتح شتنبر 2022 و5% ابتداء من فاتح شتنبر 2023)، على أن تدخل الدفعة الأولى بالنسبة للقطاع السياحي حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2023؛
- ◀ التوحيد التدريجي للحد الأدنى للأجر بين قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحرة والقطاع الفلاحي في أفق 2028 وذلك من خلال الرفع من الحد الأدنى للأجر في القطاع الفلاحي بنسبة 10% ابتداء من فاتح شتنبر 2022، و5% ابتداء من فاتح شتنبر 2023؛
- ◀ الزيادة في معاشات الشيخوخة بـ 5% بأثر رجعي ابتداء من يناير 2020 وتوسيع شرط الاستفادة من معاش الشيخوخة من 3.240 يوم إلى 1.320 يوم. وتم تفعيل هذه التدابير عقب موافقة المجلس الإداري للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتاريخ 9 شتنبر 2022؛
- ◀ تمكين المؤمن لهم البالغين السن القانوني للإحالة على التقاعد، والمتوفرين على أقل من 1.320 يوم من الاشتراك من استرجاع حصة الاشتراكات الأجرية واشتراكات المشغل.

ولا يفوتني التأكيد أن من شأن كافة مكونات الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية، والذي تبلغ كلفته السنوية 51 مليار درهم في أفق سنة 2025، توطيد القدرة الشرائية للأسر المغربية لاسيما عبر تخفيف تكاليف العلاج واقتناء الأدوية والاستشفاء، وتعميم التعويضات العائلية وتوسيع قاعدة المنخرطين في نظام التقاعد وتعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل.

وامتداد لهذه الجهود والتدابير، ستواصل الحكومة في إطار قانون المالية لسنة 2023 العمل الحثيث على الوفاء بالتزاماتها المتوافق بشأنها في إطار الحوار الاجتماعي، وعلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية القدرة الشرائية للمواطنين، لاسيما عبر دعم أسعار بعض المواد الأساسية ومراقبة الأسعار والأسواق والتصدي للمضاربات وتأمين إمداد الأسواق بها.

وتجدر الإشارة في هذا الباب إلى تأكيد اللجنة الوزارية المشتركة لليقظة وتتبع تموين الأسواق والأسعار، خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 24 فبراير 2023، تسجيل انخفاض ملموس، خلال النصف الثاني من هذا الشهر، في أثمان اللحوم الحمراء والبيضاء وبعض الخضر، وكذا بعض المواد الغذائية الأساسية الأخرى، وذلك بفضل وفرة وتنوع العرض بالأسواق، وتشديد المراقبة على سلاسل الإنتاج والتسويق ومسالك التوزيع.

وتفضلوا، السيد النائب المحترم، بقبول فائق التقدير والاحترام.

الوزير المتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية

المكلف بالميزانية

فوزي لقجع